الحاجب على ان تقدير الواو هنا للاستثقال لان جميع ما
اعله لقوله وقدرت الواو دون الضمة هنا وقد ذهب ابو
حيان الى ان اعراب مسلمي لفظي قال لان ذات الواو باقية
وانما تغيرت صفتها والتقدير للشي على المحل من المقدر ولا يتاتي
ذلك هنا لان الواو انقلبت ياء فلم تتقدم انما تبدل وصفها
ونظيره ذلك في الحيسمانيات استحالة الحمر خلا ما يقدر
للتعذر اي ما يقدر فيه الاعراب لكونه يمتنع من ظهوره
التعذر وليس هذا القسم منحصر فيما ذكره الشارح بل يزيد
ما اسلفته لك في النظم كالفتى الكاف للتمثيل اي مثل الفتى
من كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا
لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة بعد
الف زائدة كلسا ورداء او لكونها من من ظهورها مطلق
الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الاول اولى لان التعليل
الثاني لا يشمل نحو غلامي فانه ممنوع من ظهور الحركات كما انه لا
يسمى مقصورا الا ان يقال ان علة التسمية لا يلتزم اطرا
دها ولا انعكاسها و غلامي اي من كل اسم مضاف الى
يا المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا
جا الفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر
واما جا فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
منع من ظهورها التعذر اذ اصله فتي تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت
الفا فالتقا ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
فصار فتى ان ذات الالف لا تقبل الحركة وذلك لانها ساكنة لا
نها الف لينة فلو فرضنا تحركها انقلبت حقيقتها وصارت همزة و
لذلك التقدير للتعذر واما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة
لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان اليا تقبل الضمة لكنها تكون
ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وبين ما يقدر
للتعذر اشتغل بحركة المناسبة اي فلا يقبل حركة الاعراب

لئلا

ان لا يتوارد اثران على شي واحد فتقدر فيهما اي في الالف في
المقصور وهو الفتى ونحوه واليا في المضاف الى يا المتكلم ثم محل
تقدير الحركات الثلاثة اذا كان الاسم الذي اخره الف مصروفا
اما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك تقدر فيه الضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون اصلية وفي حالة
الجر تكون نائبة على الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة في حالة الجر
في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما امتنعت فيه للثقل
ولا ثقل مع التقدير واجيب بان الثقل يتباعد عنه مطلقا في
الفعل اللفظ وفي التقدير ولان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا
ولا في التقدير في اللفظ فكذا ما اشبهه وتظهر الكسرة قال
ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى فقد
ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال ابو حيان ولا
اعرف له سلفا في هذا المذهب تنبيه قد ظهر ان في المضاف ليا
المتكلم مذاهب اربعة الاول مذهب الجمهور انه معرب في الاحوال
الثلاثة الثاني انه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب و
المطرزي وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني انه
لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك واعترض
بصيغة المجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر في اعتراض يعود لابن
مالك والمعترض هو ابو حيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح
بقوله بان الكسرة فتكون اليا للتسويه اي اعترافنا مسلمان وجواب
هذا الاعتراض قول الشارح وله ان يدعي اي له ان يجيب على الا
اعتراض مدعيا كما قال الكاف للتشبيه وما موصول حرفي
تشبيه مع ما بعدها بمصدر اي هذا الادعا تشبيه بقولهم في ضرب
انه وذلك ان النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول
فانه يضم اوله ويكسر ما قبل اخره فاورد عليهم ضرب فاجابوا بما ذكر
هذا ما يقتضيه كلام المغني وفيه ان الذي قال هذا القول هو ابو حيان
بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة واما قول النحاة يضم اول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)